

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

حديثه ويعرف الضبط أيضا بالامتحان كما تقدم في المقلوب مع تحقيق الأمر فيه .
الرابع في بيان سبب الجرح والتعديل وكان إردافه بالثاني كما تقدم أنسب وصحوا أي
الجمهور من المحدثين وغيرهم كما هو المشهور قبول التعديل بلا ذكر لأسباب له خشية أن
تثقل لأنها كثيرة ومتى كلف المعدل لسرد جميعها احتاج أن يقول يفعل كذا وكذا عادة ما يجب
عليه فعله وليس يفعل كذا وكذا عادة ما يجب تركه وفيه طول ولم يروا أي الجمهور أيضا
قبول جرح أبيهما ذكر سببه من المجرح لزوال الخشية المشار إليها فإن الجرح يحصل بأمر
واحد وللخلف بين الناس في أسبابه وموجبه بحيث يطلق أحدهم الجرح متمسكا بسبب يعتقد أنه
يقتضيه أو لشدة تعنته وليس كذلك عند غيره فالبيان مزيل لهذا الحذور ومظهر لكونه قادحا
أو لا (و) يؤيده أنه ربما استفسر الجرح ببيان سببه من الجارح (ف) يذكر ما لم تقدر
كما فسره شعبة ابن الحجاج مرة بالركض وهو استحثاث الدابة بالرجل لتعدو حيث قيل له لم
تركت حديث فلان قال رأيت يركض على برذون بكسر الموحدة وذال معجمة الجافي الخلقة الجلد
على السير الشعاب والوعر من الخيل غير العربية وأكثر ما يجلب من اللزوم وحينئذ فما
يلزم من ركضه اللهم إلا أن يكون في موضع أو على وجه لا يليق ولا ضرورة تدعو لذلك لا سيما
وقد ورد عن جماعة من الصحابة Bهم مرفوعا سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن .
ونحوها ما روي عن شعبه أيضا أنه جاء إلى المنهال بن عمرو فسمع من دارة صوتا فتركه
قال ابن أبي حاتم إنه سمع قراءة بالتطريب ونحوه قول ابن أبي حاتم كما قاله الشارح إنه
سمع قراءة الحان فكرة السماع منه وقول وهب بن جرير عن شعبه أتيت منزل المنهال فسمعت
منه صوت الطنبور فرجعت ولم أسأله قال وهب فقلت له فهلا سألته عسى كان لا يعلم قال